الحلقة الحوارية حول المسئولية الإجتماعية بين المسؤولين في وزارات الشؤون الإجتماعية والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في دول مجلس التعاون
٢٨-٢٩ جمادى الولى ١٤٣١هـ الموافق ١٣-١٣ مايو ٢٠١٠م
مملكة البحرين – المنامة

المسؤولية الإجتماعية في المملكة العربية السعودية

"الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة"

تقديم
رئيسة الجمعية
صاحبة السمو الملكي الأميرة فهدة بنت سعود بن عبد العزيز آل سعود

مع التطور السريع في الحياة المدنية وتزايد حجم السكان الإجمالي وهجرتهم الى المدن حيث أوضحت الاحصائيات عام ٢٠٠٠م أن ٥٠% من سكان العالم يتمركزون في المدن فنتج عنها العديد من المشكلات الاجتماعية كالأحياء العشوائية والازدحام السكاني وما يتبع ذلك من مشكلات كالبطالة والفقر والجريمة والتلوث البيئي وعدم قدرة بعض الدول النامية على مجابهة هذه المشكلات وحدها.خاصة أنه من المتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٦٣% عام ٢٠٢٥م. لذلك جاء "مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية " الذي صدر عنه إعلان الألفية وتضمن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد عام ٢٠١٥م على أنها السنة التي يُفترض أن تحقق فيها هذه الأهداف، ولكي تحقق هذه الدول تلك الأهداف فإنه يجب أن تقوم الحكومات بخطوات تعاونية وشراكة مع القطاع الخاص.ومن أهمها المسؤولية الاجتماعية،وقد تجاوبت معظم الدول العربية والخليجية مع هذه النداءات فظهر لنا في السنوات القليلة الماضية الكثير من البرامج والمؤتمرات تحت مسمى (المسؤولية الاجتماعية) .

وللمسئولية الاجتماعية عدة تعريفات أهمها تعريف البنك الدولي بأنها التزام أصحاب المؤسسات والشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي ككل ، بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية .

وقد تم تحديد مكونات المسئولية الاجتماعية والتي يمكن تحديدها وفقاً لطبيعة منطقة دول مجلس التعاون وخصوصية ما تواجهه مجتمعاتها من مشكلات ومنها أطراف المسؤولية الاجتماعية وهم :

العاملون – البيئة – المجتمع المحلي – الحكومة – ذوي الاحتياجات الخاصة – المرأة العاملة – المتقاعدون – الأطفال – حملة الأسهم – المستهلكون – المنافسون.

أما عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية فنجد أنها تتكون من مجموعة من الأبعاد والعناصر الرئيسية والعناصر الفرعية وقد حددها كارول بأربعة أبعاد رئيسية هي (الاقتصادي والاخلاقي والقانوني والخيري).

ويأتي اهتمام دول مجلس التعاون في الأخذ بمبادرة تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية ودعم تأسيسها كما هو حاصل في كل العالم ، إلا أننا يجب أن نأخذ بالاعتبار وضع خطط بعيدة المدى لهذه البرامج لكي تكون برامج وقائية لازمة للمستقبل وتطوراته وحاجاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية ، خاصة أن معظم برامجنا برامج علاجية فقط ، ولعل إنطلاقة التعداد السكاني في جميع دول مجلس التعاون الخليجي خطوة مهمة في إجراء الدراسات والبرامج المستقبلية والوقائية .

وإذا ما رجعنا ،كما يجدر بنا، إلى ما في ديننا الإسلامي من مبادئ وقيم لوجدناها تشمل كل أوجه المسئولية الاجتماعية وأبعادها وعناصرها ،بنظريات ربانية لا ترق إلى مستواها أي نظريات فكرية بشرية.

فالإسلام نادى بالمسئولية الاجتماعية في شكل برامج اجتماعية واقتصادية دينية وقانونية وبيئية شاملة وربط كل ذلك بالثواب والأجر وظهر ذلك في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فالقرآن حث الفرد لإجادة دوره الاجتماعي في مجتمعه والعمل على القيام بدور مؤثر وفعال ومن ذلك قوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان) كما صور

الرسول صلى الله عليه وسلم التكافل الاجتماعي بأروع وأدق الصور بقوله (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

فالإسلام قدم نظام التكافل الاجتماعي المتكامل فالإحسان والصدقة والبر هي من مدلولاته ولكن هذا النظام أوسع من مجرد مساعدات مالية للفئات المحتاجة والمتضررة ،بل يرمي الى مفاهيم ذات أهداف عميقة .لأنه وجه الاهتمام ببعض القضايا التي تناقشها المؤتمرات العالمية حالياً التي تتحدث عن المسئولية الاجتماعية ومن ذلك البيئة والمجتمع المحلي والموارد البشرية (العاملين) فمن دلالات الاهتمامات الاسلامية بالبيئة (عن أبي هريرة قال: لما فتح الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وإنما أحلت لي ساعة من النهار ثم هي حرام إلى يوم القيامة لايعضد شجرها ولاينفر صيدها ولا تحل لقطتها إلا لمنشد فقال العباس: يارسول الله إلا الإذخر فإنه لقبورنا وبيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الإذخر).

كما حث الإسلام على الحفاظ على الماء وعدم تلويثه وحث على الترشيد في استهلاكه فنهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن التبول في المياه الراكدة، واهتم الإسلام بالعامل ، فقد ورد أن رجلاً اشتكى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه سرقة خادمه فلم ينكر الخادم وإنما اعتذر بعدم كفاية ما يأخذه وبجشع صاحبه الذي يبخل عليه بالأجر الكافي فأقسم عمر ليقطعن يد السيد إذا عاد الخادم إلى السرقة وأمره بأن يعطيه مايكفيه.

واهتم الإسلام بمسئولية الفرد في المجتمع في أي موقع وفي أي سلم وظيفي أو اجتماعي فقد قال صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وهذا الحديث كافٍ للمبادرات والعمل بمسئولية جزاؤها مرضاة الله ونيل الأجر وتبعاتها استقامة المجتمع وحل مشكلاته وتوزيع المسؤولية على جميع المؤسسات والأفراد بمختلف طبقاتهم.

فالنظام الإسلامي نظام اقتصادي اجتماعي أعتنى بتربية الضمير الإنساني وسلوكه وشخصيته وربط هذه الشخصية بالتكوين الأسري وتنظيمه وتكامله الذي يشكل في النهاية نظام للعلاقات الاجتماعية بين البشر كأفراد ومجموعات بما فيها علاقة الفرد بالدولة وكذلك نظام المعاملات المالية والاقتصادية التي تسود المجتمع بل إنه جعل بعض هذه الوسائل الزامية كالزكاة والكفارات وصدقة الفطر ومنها التطوعي كالوقف والوصية والهبة وغيرها.

و الرسول صلى الله عليه وسلم قدم أبرز قواعد المسئولية الاجتماعية التي تنادي بها المنظمات في العصر الحديث وهي إيجاد فرص العمل والتمكين، فعندما جاء رجل إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يسأله صدقة فأعطاه الرسول صلى الله عليه وسلم درهماً وأمره أن يبتاع به فأساً ويذهب ويحتطب ويعود له بعد فترة فلما عاد الرجل وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أنه وفر قدراً من المال لحاجته وتصدق بالبعض الآخر قال صلى الله عليه وسلم : (والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خيرٌ له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله عز وجل من فضله فيسأله أعطاه أو منعه) فهو بهذا الفعل حوّل الرجل من متلقي للمساعدة وطالب للصدقة إلى مانحٍ لها (وهي أهم ما تقوم عليه فكرة المسئولية الاجتماعية الحديثة) ولعل استعراض أوجه النظام الإسلامي لما لذلك من أهمية في التعمق في وضع أسس المسئولية الاجتماعية في مجتمعاتنا بدراسة هذه القواعد التي قدمت الحلول منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة، ولأن ذلك منهج رباني بعيد عن البطلان والتجارب والفشل بخلاف التجارب والفوضى المبنية على نظريات اجتماعية واقتصادية وما يعقبها من كساد أو انهيار اقتصادي و اجتماعي أصابت المجتمعات وتخرج حلول تغطي جوانب وتفعّل

جوانب أخرى وكانت تبعات ذلك اضطرابات في التنمية والعلاقات الاجتماعية والعدالة، ومن ذلك ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية من اضطرابات بسبب أزمة "الانهيار العظيم" (Great crash) عام ١٦٣٠م بعد انهيار بورصة الأوراق المالية فتعطل ربع العمال الأمريكيين وعاشوا في فقر، وزاد تحكم الرأسماليين في سوق الانتاج وأحدث ذلك فجوة بين الأغنياء (القلة) والفقراء (الكثرة) وما تبع ذلك من اضطراب اجتماعي وأخلاقي وصناعي ولعل ذلك يدل على ما نادى به النظام الإسلامي الذي وضع الحدود بدون تقييد للحرية ليقضي على كل المشاكل التي تعاني منها الأنظمة الاقتصادية التي لا تستطيع أن تقدم حلولاً اجتماعية.

وفي المملكة العربية السعودية كان للدولة دورٌ كبير في تطبيق المسئولية الاجتماعية بالمفاهيم التي نادى بها الإسلام والمسئولية الاجتماعية هو أمر مطبق وليس مفهوماً جديداً ولكنه لم يكن تحت هذا المسمى الذي أصبح مسمىً عالمياً وأكثر ما يمكن أن نلفت النظر إليه هو مشروع توطين البدو الذي عمل عليه الملك عبدالعزيز والعمل على ربطهم بالأرض في حياة مستقرة في وقت كانت فيه نسبة البدو تمثل ٦٠% من نسبة السكان حسب تقديرات المؤرخ الزركلي في عام ١٩١٢م – ١٣٣٠هـ حيث وضع الملك خطة تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية حثت البدو على العمل المنتج وفق المفاهيم الإسلامية وعلى مرحلتين المرحلة الأولى إرسال دعاة للقبائل لتعليمهم مبادئ الإسلام وتشجيعهم على العمل خاصة في المجالات الزراعية فكان هذا المنهج معزز للقيم ومنمي للعمل بتنظيم أخلاقي وضع قواعده الشرع ، والمرحلةالثانية توطين البدو في مستوطنات زراعية تسمى (الهجر) وبنجاح أول مشروع تم تطبيق ٦٠ مشروعاً، وتمثلت الخطة في توفير آلات الفلاحة والزراعة لسكان الهجر وتعليمهم طرق وأساليب الزراعة وحفر الآبار الارتوازية كما كان يمدهم بالقوت عند شح المحصول أو القحط .

هذا المشروع عمل على تنمية المجتمع ودعم القاعدة الإنتاجية والبشرية كما أنه وضع الأساس للتصنيع وتبع ذلك العديد من المشروعات الخاصة بالبنى التحتية لانجاح هذا المشروع وأسهم ذلك كثيراً في التنمية لاقتصادية والاجتماعية في المملكة، كما أن وتبني مثل هذا المشروع بشكل جيد ودراسة آثاره وكيفية إعادة تطبيقه عالمياً سيساعد في ايجاد حلول لظاهرة الهجرة للمدن التي تواجهها المجتمعات وما يتبعها من الازدحام السكاني الذي سبق ذكره والذي أفرز لنا إعلان الألفية.

كما أن انشاء البنية التحتية من طرق وجسور وموانئ ومطارات والمدارس والكهرباء والطاقة ... الخ كانت مسئولية الدولة لأنها مشروعات خدمية وليست ربحية وليست من ضمن اهتمامات القطاع الخاص في فترة ماقبل النفط وعدم وجود مؤسسات تجارية وصناعية كبرى .

وتوالت التجربة التنموية في المملكة في إعداد المشروعات التنموية من خلال خطط التنمية الخمسية وهذه الخطط أثمرت تجربة تنموية تبنت فيها الدولة فلسفة الاقتصاد الحر والذي يمنح المواطن الحرية في الملكية الخاصة وممارسة جميع أوجه الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية أو الانتاجية أو الخدمة وبإجراءات وتنظيمات ميسرة وبدعم حكومي يتمثل في الكثير من الحوافز والتسهيلات كتخصيص موارد مالية كافية لإنشاء التجهيزات الأساسية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتزام الدولة بسياسة اقتصادية تقوم على سوق مفتوحة يسمح فيها للقطاع الخاص بممارسة نشاطاته بحرية مالم يؤدي إلى التعدي على الأفراد أو الجماعات. وكذلك تنويع مصادر الدخل من خلال تعدد القطاعات الانتاجية والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي إلى أن يصبح القطاع الخاص حجر الزاوية في استراتيجية التنويع، وبدأت الخطط التنموية بشكل جدي في تبني هذه الخطة اعتباراً من الخطة التنموية السادسة

(١٤١٥هـ – ١٤٢٠هـ) الموافق (١٩٩٤ م – ١٩٩٩م) وأدى ذلك إلى تجاوب القطاع الخاص و تراجع المساهمة الحكومية في الخطة الثامنة (١٤٢٥هـ– ١٤٣٠هـ) إلى نسبة ١٤,٣١% وبذلك تحققت خطة الدولة في إعطاء القطاع الخاص فرصة أكبر للمشاركة في التنمية ومن المتوقع أن تصل هذه المساهمة إلى ٦٩% في عام ٢٠٢٠م. وهذه خطوة مهمة تواكب الحاجة في المجتمع في هذا الوقت خاصة مع تطور المجتمع وزيادة عدد السكان فالدولة أخذت على عاتقها المسئولية الاجتماعية في بداية التأسيس وقدمت الدعم وفق مفاهيم المسئولية الاجتماعية للأفراد والجماعات والمؤسسات ، وظهر عطاء الدولة في مسؤوليتها تجاه مواطنيها في العديد من الخدمات ومنها – على سبيل المثال لا الحصر– وهي :

- الضمان الاجتماعي وزيادة مخصصاته.
- إعانات الأيتام والمعوقين
- العديد من البنوك والصناديق التي تقدم قروض ميسرة بدون فوائد وطويلة المدى في السداد
- صندوق التنمية العقاري
- صندوق تنمية الموارد البشرية
- الأوقاف

إضافة للدعم الصناعي والتجاري والصناعي الذي أفرز شركات كبرى ورؤوس أموال ضخمة لدى القطاع الخاص مما يعني أنه ملزماً بالقيام بدوره في المسئولية الاجتماعية لأن بعض المشكلات البيئية والصحية والإعاقات الحالية التي يعاني منها جزء كبير من المواطنين هي بسبب التوسع الصناعي من القطاع الخاص والتأثيرات البيئية السلبية لهذه المصانع والمنشآت خاصة التي تتمركز داخل المدن أو التي ترمي مخلفاتها في المدن. كما أن تعثر مدخولات الكثير من المواطنين والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت ذلك هي بسبب الكثير من الشركات المالية التي ضللت المواطنين في المعلومات المالية وآثارها السلبية وتحقيق البعض منها أرباحاً ضخمة من خلال القروض الفردية والتجارية والصناعية والبورصات.

لذلك فتبني برامج المسئولية الاجتماعية لدى الشركات هو أمر واجب ورد جزء من الحق لأصحابه وليس منةً أو تبرع تقدمه الشركات لأن اعتبار ذلك وترسيخه في الأذهان سيجعلنا مع مرور الزمن ننسى مسؤولية وواجب هذه الشركات والمؤسسات وننسى أنها لم تقم أصلاً إلا بعد دعم الله عز وجل ثم جهد أصحابها و بدعم حكومي من الدول التي تتبعها وسنصل إلى مرحلة هيمنة واحتكار الشركات فيرتفع الفقر بنسبة كبيرة وتتحول مدخولاتهم إلى نسبة بسيطة من أصحاب رؤوس الأموال ، وهو الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار لنرجع لنظامنا الاسلامي الشامل.

وقبل عدة سنوات بدأت المملكة العربية السعودية في إنشاء مؤسسات ووحدات وإدارات للمسؤولية الاجتماعية في الغرف التجارية بعضوية الكثير من البنوك والشركات لمساعدة الحكومة في دعم المجتمع وبرامجه التنموية ، وتختلف اهتمامات كل منطقة من مناطق المملكة حسب المسئولين في تلك المناطق وقدرتهم على تفعيل دور المؤسسات ،ففي الرياض يرأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز مجلس المسؤولية الاجتماعية الذي تم تأسيسه من الغرفة التجارية والصناعية بالرياض. وتم تأسيس مجلس

جدة للمسؤولية الاجتماعية عام ٢٠٠٦م في الغرفة التجارية الصناعية بجدة والذي من أهدافه أن يكون المرجع المعتمد في تقديم المشورة والدعم لعملائها الراغبين في تطبيق المسؤولية الاجتماعية .

كما أقامت عدة مؤتمرات في مختلف مناطق المملكة تحت مظلة الغرف التجارية الصناعية بهدف تحفيز القطاع الخاص للقيام بمسؤوليته والعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي للنهوض بالمجتمع ولتذكير القطاع الخاص لما يجب عليه القيام به تجاه المجتمع.

وقد تم يوم السبت ٢٤ جمادى الاولى ١٤٣١هـ الموافق ٨ مايو ٢٠١٠م إطلاق أول برنامج لنشر المسؤولية الاجتماعية (التوعية في ثقافة المسؤولية الاجتماعية) وهو أول برنامج توعوي متكامل يختص بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المدني ويستمر على مدى خمسة ايام، ويستهدف تأهيل وتدريب اكثر من ٢٠٠ مختص ومدراء في القطاع الخاص ويتضمن البرنامج ورش عمل تغطي مجالات ومواضيع المسؤولية الاجتماعية في مختلف شرائح المجتمع المدني .

كما اهتمت المملكة العربية السعودية بقياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص لرغبتها في تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع ، ومن اجل ذلك أطلقت جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة–والتي تعرّف بأنها الإطار الأكبر الذي يتضمن خدمة المجتمع من خلال التواصل المسؤول ، والالتزام بالمعايير ، وتطبيق القوانين وجذب المواهب الوطنية وتطويرها– ويتم معها تقييم أداء المؤسسات من خلال سبعة محاور أطلق عليها اسم (المؤشر السعودي للتنافسية المسؤولة SARCI وهي (بيئة العمل، العطاء الذكي، التواصل، الابتكار في المنتج، المعايير والالتزام، جذب المواهب، شبكة الإمداد المسئولة).

واهتمت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية بوضع جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية بهدف تشجيع الشركات على المساهمة في إثراء القيمة البشرية والاجتماعية التي تؤدي الى تعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية في مجال المسؤولية الاجتماعية .

الجمعية الفيصلية

كان لشركات القطاع الخاص على مدى السنوات الماضية دور فعال في المساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال انشاء إدارات ومشاريع تعنى بالمسئولية الاجتماعية وتركز على خدمة عدة جوانب هامة في المجتمع كالتعليم والصحة والمحافظة على البيئة وتعاونت بعضها مع الجمعية الفيصلية ومن أهمها مابلي :

- **البنك الاهلي التجاري : (وحدة خدمة المجتمع)**

من أوائل المؤسسات التي عملت على اعتماد مفهوم الاستدامة كجزء من استراتيجيته نحو تحقيق أهدافه بآليات وبرامج أكثر فاعلية في خدمة البيئة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة فكان تأسيس وحدة خدمة المجتمع عام ٢٠٠٤م بهدف المساهمة في تقليص البطالة ودعم الجوانب التعليمية وتبني البرامج الاجتماعية والتدريبية المتنوعة لمساعدة المحتاجين وتشجيع مفهوم العمل التطوعي في المجتمع والذي حاز البنك الأهلي على اثرها العديد من الجوائز التقديرية.

و يعتبر البنك الأهلي أحد الداعمين الرئيسيين للجمعية الفيصلية ككل خاصةً فيما يخص الأسر النتجة من خلال التمويل الدائم لبرامج التدريب والتأهيل ورعاية وتسويق إنتاج الأسر داخل المملكة وخارجها .

- مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية

التزمت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية في أن تلعب دوراً رئيسياً مع شركائها في القطاع الحكومي والأهلي للمساهمة في تنمية مجتمع المملكة العربية السعودية من خلال المشاريع الإغائية والإنسانية ذات النفع العام والتي تتركز اهتماماتها على :

- تطوير مشاريع إسكانية خيرية في المملكة .
- دعم قطاعات تعليم وتأهيل وتثقيف المرأة السعودية لتعزيز دورها في المجتمع .
- مساندة القطاعات الصحية والاجتماعية .
- دعم مشاريع المؤسسات والجمعيات الخيرية ومراكز العناية بالفئات الخاصة .

وتقوم المؤسسة بعقد العديد من الشراكات مع المؤسسات والجمعيات الرسمية في المملكة لتنفيذ برامج وأنشطة من شأنها أن تساهم في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لدى المواطن فقدمت العديد من المشاريع والبرامج الاجتماعية وسجلت العديد من الانجازات.

وفي الوقت الحالي قامت مؤسسة الوليد بدراسة لكيفية تحسين مستوى التغليف والانتاج بالنسبة للجمعيات الخيرية من خلال عقد مع احدى الشركات الاستشارية التي تقوم بدراسة الوضع الحالي ومن ثم العمل على تحسين وتطوير خطوط الانتاج والتسويق والادارة والتنظيم للاسر المنتجة).

- شركة البيك للأنظمة الغذائية المحدودة

إحدى الشركات الوطنية الرائدة على مستوى المملكة والتي تكرس جهودها لخدمة المجتمع وتطبيق سياسة المسئولية الاجتماعية وقد عُرفت بتطويرها لعدة برامج تعليمية واجتماعية وترفيهية لتطوير أبناء وبنات المملكة كان اهمها برنامج " مع البيك انت بطل / بطلة البيت" بالتعاون مع الجمعية الفيصلية .بالإضافة للدور المميز الذي لعبته في المحافظة على البيئة من خلال تنظيم الحملات التوعوية الدعائية المنادية بالمحافظة على نظافة البيئة وغرس هذه الرسالة لدى الأجيال الجديدة لتحفيزهم على أداء مسئوليتهم الوطنية نحو مجتمعهم وبيئتهم وتعزيز حسهم الاجتماعي وتشجيعهم على رمي المخلفات في أماكنها وذلك من خلال شخصيتين كرتونيتين " نزيه وورطان" تحظيان حالياً بشعبية واسعة لدى المجتمع المحلي .

وقد لعبت الجمعيات الخيرية دوراً هاماً في تحقيق مفهوم المسئولية الاجتماعية والوصول للهدف الرئيسي منها وهو التنمية المستدامة من خلال تحفيزها الدائم لمؤسسات وشركات القطاع الخاص بعقد اتفاقيات التعاون المشترك معها والاستفادة من خبراتها في هذا المجال.

وقد كان للجمعية الفيصلية دور هام في عقد اتفاقيات شراكة مختلفة مع العديد من الجهات كان أبرزها تجربة مركز سليسلة للحرف والفنون التراثية الحديثة .

فقد قامت الجمعية ضمن خطتها المتبعة لتطوير برامج التنمية الاجتماعية وتحقيق مفهوم التنمية المستدامة بإنشاء مركز سليسلة للحرف والفنون التراثية الحديثة بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية.

ففي مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية تبنت الجمعية فكرة التطوير كخيار استراتيجي لتغييرالخدمة الاجتماعية وتحويلها إلى تنمية مستدامة وذلك بتحويل الأسر المستهلكة إلى أسر منتجة من خلال تأهيل وتدريب أبناء وبنات هذه الأسر وإلحاقهم بالعديد من البرامج المهنية والجامعية والتدريبية والحرفية وبالتالي رفع مستواهم الاقتصادي والثقافي ، فكان أحد هذه البرامج التعاون المشترك بين مركز سليسلة و مركز التنمية الاجتماعية بالجمعية (برنامج التأهيل والتدريب) وبتمويل ودعم جهات خارجية لتصميم وتقديم برامج تدريبية وتأهيلية لفتيات الأسر على الأشغال والفنون الحرفية واليدوية كان من نتائجها:

- تدريب عدد ٦٠ فتاة من فتيات الأسر المحتاجة اشتملت على التدريب الأساسي لإتقان الحرفة ومن ثم تدريبهم على كيفية صنع نماذج متطورة ومستحدثة تحمل روح التراث السعودي وقد تم توظيف عدد ٣٠ منهم في المركز وتأهيل الأخريات لدخول سوق العمل.
- تدريب دفعتين من فتيات الأسر (٥٠ فتاة في كل دفعة) بدعم البنك الأهلي التجاري.

وبذلك عملت سليسلة على رفع المستوى الاقتصادي والثقافي لهذه الأسر كما عملت من خلال تركيزها على الصناعات التراثية المستحدثة وتدريب الأجيال الجديدة عليها على ربط أصالة وحضارة الماضي بحداثة الحاضر وتنمية ثقافة هذه الأجيال الجديدة بإحياء صناعة السعف وإفادة النساء العاملات به ورفع مستواهن الاقتصادي.

وفي التنمية البيئية تعمل سليسلة على إعادة تدوير مخلفات البيئة من خلال إعادة تصنيعها واستخدامها في عدد من الأعمال كالزجاج والرخام والسيراميك والفخار بالإضافة للاستفادة من مادة السعف التي اقتصرت صناعتها على الأعمال التراثية التقليدية البسيطة والعمل على تطوير صناعتها من خلال تحويلها إلى منتج تجاري بشكل عصري حديث وضمن أشكال متعددة كالحقائب ومستلزمات المنزل والطاولات والكراسي وأطقم السفرة والهدايا.

كما ساهمت الجمعية الفيصلية كذلك في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال برنامج تأهيل وتدريب أبناء هذه الأسر وإلحاقهم بدورات تدريبية متنوعة وفقاً لميولهم ولاحتياجات سوق العمل، فبلغ عدد الشباب والشابات الذين تم تدريبهم من عام ١٤٢٩إلى عام ١٤٣١هـ (١٠٨ شاب و ٦٧٣ فتاة) بمبلغ اجمالي (٢،١٨٣،٦٢٢ ريال) وقد كان من نتائج هذه البرامج الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والثقافي للأسر الفقيرة والمحدودة الدخل والوصول بهم لمرحلة الاكتفاء الذاتي حيث تم هذا العام استبعاد عدد (٨٣٣) أسرة فقيرة بعد أن تم رفع المستوى الاقتصادي لها.

وباستعراض ماسبق نلاحظ أن غالبية المساهمات والمشاركات الاجتماعية من المؤسسات والشركات تقع ضمن اطار الاجتهادات فهي محدودة ومحصورة بنشاطات وتطبيقات اجتماعية قليلة قياساً بالقدرات المالية والخبرات الإدارية لهذه المنشآت، ولازالت بعض

جوانب المسئولية الاجتماعية مغيبة عن التطبيق ولعل أهمها المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والتي غالباً مانجدها تنفذ من قبل جماعات تطوعية وليست تابعة لشركات بالرغم من احتياجنا للاهتمام بهذا الجانب.

ونلاحظ غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية وضعف الوعي والمعرفة الكاملة بها وخلط هذا المفهوم بمفهوم العطاء حيث نجد أن المسئولية الاجتماعية للغالبية العظمى من الشركات والمؤسسات ورجال الأعمال لاتزال في مهدها وهي ترتبط بتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية وعدم ربطها بالهدف التنموي المستدام .كما يجب أن نركز على غرس مفهوم المسئولية الفردية الذي يعتبر أساس المسؤولية الاجتماعية في نفوس أفراد المجتمع منذ الصغر ومن خلال المناهج الدارسية . إضافة الى الاهتمام بتطوير البرامج الإعلامية وصناعة البرامج والتقارير عن المسؤولية الاجتماعية وإستراتيجيات التنمية المستدامة.

ومن هنا تبرز الحاجة الى:

- تنمية ثقافة المجتمعات من خلال المؤسسات التربوية والإعلامية بمعنى المسئولية الاجتماعية وإبراز أهميتها في ظل الأزمة المالية العالمية وتنمية ثقافة العاملين في هذه المؤسسات بمفاهيمها الصحيحة.
- ضرورة توافر المعلومات والدراسات البحثية عن احتياجات المجتمعات المحلية من الخدمات والمشاريع التنموية اللازمة والعمل على تأهيل وإعداد أخصائي برامج مسئولية اجتماعية وزيادة الخبرات التنفيذية التي يمكن أن تطور وتدير جهود خدمة المجتمع في الشركات ومن ثم تشرف على وضع معايير محددة لقياس جهودها وآثارها في المجتمع.
- أهمية إعداد دراسة شاملة لمشروع توطين البدو ودراسة نتائجه وإعداد دراسات تقيم نتائجه وتقدم المقترحات لإعادة تطبيقه وفق التطور الذي حدث في المجتمع ووفق الحاجة لإعادة توزيع السكان في شكل مشروعات تنموية موزعة في المدن الصغرى والهجر وبما يتناسب ومقوماتها ، وهذا يعني دراسة تجاربنا وتقييم تطويرها لا أن نكون متلقين لمؤثرات خارجية تجعلنا نطبق أنظمة هي أصلاً موجودة لدينا في ديننا وتاريخنا ولكننا نطبقها وكأنها مفاهيم مستوردة.
- أهمية مبادرة حكومات دول الخليج بتقديم المساندة للمؤسسات الفاعلة في مجال المسؤولية الاجتماعية وأن يكون لها استثناءات خاصة تقديراً لجهودها وأن لا نكتفي بتقدير عملها من خلال التكريم والجوائز.
- أهمية إعداد الشركات التي تبنت برامج للمسؤولية الاجتماعية بدراسة تقويم لبرامجها ومعالجتها.